السياسة الاستعمارية الاقتصادية في منطقة حوض الشلف 1843–1962

Economic colonial policy in the Chlef Basin region 1843-1962

د. ليلي سعداوي
Dr. Leyla SADAOUI
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–
Hassiba BENBOUALI University-Chlef

تاريخ الإرسال:2021/05/26 تاريخ القبول: 2021/07/11

ملخص:

تميز حوض الشلف خلال الفترة الاستعمارية بالعديد من التغيرات الاقتصادية الجذرية الناتجة عن ظهور البنوك والمؤسسات المالية، التي اعتبرت رمز التحولات الكبرى في المنطقة نتيجة ترسيخها للاستيطان بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

وما زاد المنطقة تميزا هو احتوائها على ميناء تنس الذي اعتبر محور التعاملات البحرية الرئيسية للمنطقة، والذي شهد مع مرور الوقت جملة من التعديلات لاستيعاب الحمولة الزائدة مساهما بذلك في دعم النشاط الاقتصادي للمنطقة.

واعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع وبعض الوثائق الأرشيفية التي تناولت الموضوع ومكنتنا من تثمين أهمية المنطقة خلال الفترة الاستعمارية.

الكلمات المفتاحية:

حوض الشلف، قروض، بنوك، زراعة، صناعة، سياسة استعمارية.

Abstract:

The Chlef Basin was characterized during the colonial period by many radical economic changes resulting from the emergence of banks and financial institutions, which were considered a symbol of the major transformations in the region that witnessed the consolidation of settlement in its social, economic and financial dimensions. What made the area more distinguished was that it contained the port of Tennis, which was considered the main maritime dealings point for the region, which over time witnessed a number of amendments to accommodate the cargo, thus contributing to the economic activity in the region. In this research, we relied on a group of sources, references and some archival documents that dealt with the subject and enabled us to discover the importance of the region during the colonial period.

key words:

Chlef Basin, loans, banks, agriculture, industry, colonial politics

الكلمات المفتاحية:

1.مقدّمة:

عرف حوض الشلف بداية من النصف الثاني للقرن التاسع عشر العديد من التغيرات الاقتصادية، شأنه في ذلك شأن العديد من المناطق الجزائرية الأخرى التي استوطنها المهاجرون الفرنسيون والأوربيون، فالسياسة الاستعمارية قامت على أساس نفي المجتمع المحلي وإحلال آخر مكانه يحمل في طياته إرساء دعائم المشروع الاستعماري من خلال مصادرة الأراضي، وإقامة نمط سكاني عمراني رأسمالي كولونيالي جديد مغاير تماما للنمط التقليدي المعاشي الجزائري.

ولقد ارتكزت اهتمامات السلطة الفرنسية في البداية على إقامة نظام عسكري وإداري يضمن لها السيطرة على الجزائر، ويمكنها من إخماد المقاومات المسلحة ومن بعدها الإعلان عن الانطلاقة الفعلية للمشروع الرأسمالي الذي كون ملامح الجزائر المعاصرة .

ويرتكز المشروع على جزئية اقتصادية مهمة تمثلت في البنوك والمؤسسات المالية ولما لها من دور مهم في تغيير الاقتصاد، من خلال تقديم القروض المتنوعة ودعمها لمشاريع البنى التحتية على حساب الجزائريين الذين لم يستفيدوا من مزايا النظام المالي الكولونيالي.

وبما أن منطقة حوض الشلف عرفت بأهميتها الزراعية كان لزاما علينا البحث في حيثيات السياسة الاستعمارية الاقتصادية المتبعة في المنطقة التي تميزت بقلة الدراسات التاريخية الاقتصادية على عكس الجوانب السياسية والعسكرية.

ولذلك نصبو من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الخصوصيات الاقتصادية للمنطقة، والبحث في السياسة الفرنسية الرامية إلى تثبيت الاستيطان بها، لتتمحور الإشكالية الرئيسية حول مايلي: ما هي الأهمية الاقتصادية لمنطقة حوض الشلف؟. ولتفكيكها طرحنا بعض الأسئلة: كيف كانت الأوضاع في المنطقة؟ وما هي الظروف التي أدت إلى ظهور تلك المؤسسات المالية؟ وما هي نتائج التخطيط الاستعماري في المنطقة؟.

وفي إطار الإحاطة بالموضوع ساقتنا هذه الأسئلة إلى وضع تصميم وهيكل عام للدراسة مثلته العناصر التالية: العنصر الأول خصصناه للحديث عن الاحتلال الفرنسي لحوض الشلف، أما العنصر الثاني فقد تناولنا فيه ظهور البنوك والمؤسسات المالية في المنطقة، أما العنصر الرابع فقد تطرقنا فيه إلى التغيرات الاقتصادية للمنطقة بعد ظهور البنوك، أما العنصر الرابع فتمحور حول البحث عن دور الجزائريين في الاقتصاد الرأسمالي الكولونيالي.

2.الاحتلال الفرنسي لحوض الشلف:

تميز حوض الشلف خلال الفترة الأولى من الاحتلال والممتدة من سنة 1830-1848 بغياب البنوك والمؤسسات المالية، لأن الهدف الرئيسي للسلطات

الفرنسية اقتصر حول كيفية تثبيت وجودها في المنطقة التي اتسمت بالمقاومة المسلحة للأمير عبد القادر الذي تمكن من زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي للمستوطنة.

ولكن قوة الأمير انتكست بعد أن اتبعت فرنسا سياسة الأرض المحروقة، وتمكنت بعد ذلك من السيطرة على مليانة في 8 جوان 1840، ثم تاقدمت بتاريخ 19 ماي 1941 [1]، وما زاد الوضع سوءا هو تمكن الجنرال بيجو (bugeaud) من احتلال مدينة الشلف بتاريخ 20 ماي 1843[2]، وإزاحة الزمالة عاصمة الأمير المتنقلة من طريقه في11 نوفمبر 1843[3].

ولقد أتقن الجنرال بيجو سياسة الاستيطان الرسمي ليعتبر بذلك من أكبر الداعين إلى الهجرة الأوربية نحو الجزائر، من خلال التشجيع على منح الأراضي والمطالبة ببناء المدن الاستيطانية، ويعتبر مركز La Ferme (حي الحرية– الفيرم– حاليا) أول المراكز الاستيطانية المتأسسة في منطقة الشلف سنة 1848 على مساحة قدرها 1.235 هـ لـ 70 مالك ريفي، كما تأسس في نفس السنة مركز De Pontéba(أم الدروع حاليا) على مساحة إجمالية قدرت بـ 722 هـ لـ 84 مالك صغير، وبمرور الوقت تأسست مراكز أخرى أكثر كثافة [4].

ونفس الشئ بالنسبة لمدينة مليانة التي شهدت تأسيس العديد من المراكز الاستيطانية من بينها مركز Affreville (خميس مليانة حاليا) سنة 1848[5]، ومركز Vesoul-benian (عين البنيان– عين الدفلى– حاليا) في نفس السنة، ولقد عرف المركز الأخير بزراعة البطاطا والفاصولياء ومختلف أنواع الحبوب[6].

أما منطقة غليزان فقد عرفت توافد المستوطنين منذ البدايات الأولى التي سيطرت فيها القوات الفرنسية على المنطقة التي اختيرت بدقة، وتأسست كمدينة بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 24 جانفي 1857، ولكن التوزيع الفعلي للأراضي لم يبدأ إلا في سنة 1858[7]، لينطلق بذلك الاستيطان الحقيقي للمنطقة ابتداء من سنة 1859[8]، واعتبرت غليزان من أكثر المناطق المنتجة للحبوب في الغرب بما مقداره 300.000 ق من القمح و 1.500.000 ق من الشعير بعد انتشار البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقرض الزراعي[9].

3.الجهود المالية الأولى في المستوطنة 1830–1870:

لم تتوقف طموحات الاحتلال الفرنسي عند حدود الاستيلاء على الأراضي التي سيطرت عليها، بل سعت لتحويلها إلى مستثمرات زراعية نستطيع من خلالها استنتاج مضامين السياسة الكولونيالية الهادفة إلى ترسيخ الاستيطان وتعويض ما خسرته في مستعمرة سان دومينق السابقة.

ولذلك قامت التجارب الأولى على زراعة المنتوجات المدارية كالقطن، قصب السكر وغيرها، وتعتبر حديقة الحامة أول مخبر زراعي استعماري من دون جدران

جربت فيه العديد من المنتوجات التي لم يكتب لها النجاح، بسبب مناخ الجزائر الذي يختلف عن المعتقدات الفرنسية الاقتصادية من جهة، وغياب البنوك والمؤسسات المالية من جهة أخرى.

ويعود غياب المؤسسات المصرفية خلال البدايات الأولى للاحتلال–(1830-1848)-إلى العديد من العوامل التي نختصرها في انعدام الاستقرار السياسي والعسكري نتيجة المقاومات المسلحة، وعدم تمكن السلطات الفرنسية من فهم الخصوصيات الاقتصادية للمستوطنة، التي كانت قد استهلها بعملية الاستكشاف العلمي للجزائر، من خلال تكليف الضباط بالبحث عن المخطوطات الخاصة بالجزائر كمصادر أولية للتوغل في المستوطنة.

وبعد تحديات كبيرة قامت حكومة نابليون الثالث بالإعلان عن النظام المالي الكولونيالي الجديد، من خلال تأسيس منشأة الخصم محاولتا دعم النشاط التجاري ومن بعده الزراعي، إلا أن تنامي الحاجيات القرضية وارتفاع عدده المستوطنين حال دون تحقيق النتائج المرجوة الأمر الذي شكل ضغطا كبيرا على السلطات الفرنسية.

وأمام هذا الضغط قامت السلطات بالإعلان عن تأسيس بنك الجزائر (La Banque d'Algérie) بتاريخ 4 أوت 1851[10]، الذي كان بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الرأسمالية الكولونيالية من خلال قيامه بطبع العملة، وتقديم القروض التجارية والزراعية التي استفاد منها المستوطنون بصفة حصرية طيلة الفترة الممتدة ما بين 1848-1870 بالإضافة إلى تشجيع الاستيطان المؤسساتي، فالهدف يكمن في كيفية تثبيت الاستيطان ونفي المجتمع المحلي، فالعلاقة بين الاحتلال والأهالي علاقة وتعسف دائم وكفاح مستمر.

4.مسار البنوك والمؤسسات المالية في تثبيت الاستيطان بحوض الشلف:

بعد استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية في المستوطنة، وسقوط إمبراطورية نابليون سنة 1870 إثر معركة سيدان، قامت الجمهورية الثالثة بثوب وقالب جديد يختلف كليا عن ما سبق، وتحمل في طياته الاستثناء من خلال التشجيع على تأسيس البنوك والمؤسسات المالية في كل ربوع الجزائر المختلفة.

ولقد حظي حوض الشلف كغيره من المناطق بتأسيس العديد منها لدعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتعتبر منشأة خصم غليزان (Le comptoir d'Escompte de Relizane) المتأسسة سنة 1880 أول المؤسسات المصرفية الهادفة إلى دعم القطاع الزراعي والتجاري في المنطقة مقابل ضمانات عقارية [11]، الأمر الذي حد من عدد طلبات القرض في البداية، ولكن تشجيع السلطات على الاستثمار وتقديم التسهيلات المختلفة غير من مسار الاستيطان في المنطقة التي ظهرت فيها العديد من المزارع.

وبعد فترة زمنية قصيرة تأسست منشأة الخصم الخاصة بمنطقة خميس مليانة (Le comptoir d'Escompte de Affreville) بتاريخ 9 مارس 1892 لدعم زراعة الأشجار المثمرة والحبوب، البقوليات والبطاطا وغيرها [12].

ولم تكن المنشأة المؤسسة المصرفية الوحيدة التي ظهرت في المنطقة بل نجد أيضا فرع خاص ببنك الجزائر المتأسس بتاريخ 26 نوفمبر 1926 [13]، الهادف إلى تقديم القروض الزراعية المتنوعة. وفي هذا السياق يجب أن نوضح أن منشأة الخصم ما هي إلا وسيط بين البنك والقطاع الزراعي، الأمر الذي نتج عنه غياب البنوك المتخصصة في القطاع الزراعي.

ويعتبر القرض العقاري الجزائري والتونسي (Le Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie) من أشد المنافسين للبنك في المنطقة، حيث قام بتأسيس فروعه في أغلب المناطق الشمالية، من بينها الشلف في سنة 1900 وغليزان في سنة 1908 [14]، ونتيجة نجاحاته المنقطعة النظير وصلت أعماله إلى بعض المناطق الجنوبية.

ونرجع ظهور المد المصرفي الكبير في المستوطنة إلى التسهيلات والامتيازات المتنوعة التي قدمتها السلطات الفرنسية للبنوك والمؤسسات المالية، لأن الهدف يكمن في كيفية تغيير ملامح المستوطنة وجعلها رقعة أوربية من حيث الإنتاج والاستهلاك، خاصة وأن القرض لم يكن في قطاع واحد بل شمل كل نواحي الحياة الاقتصادية باعتباره أحد ضروريات النمو وأبرز أساسيات التوسع في الثروة، ولذلك نجد أن القرض الليوني (Le Crédit Lyonnais) تأسس هو الآخر بالشلف سنة 1927 لدعم القطاع الزراعي في المنطقة [15].

5.أثر المنظومة المصرفية في دعم القطاع الاقتصادي بحوض الشلف:

1.5 المجال الزراعي:

–الحبوب:

اعتبرت الدوافع الاقتصادية السبب الرئيسي لزراعة الحبوب بأنواعها في حوض الشلف خلال المرحلة الأولى من الاحتلال، خاصة وأن زراعتها غير مكلفة ولا تحتاج إلى قروض كبيرة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع المساحة الزراعية للمستوطنين إلى 342.000 هـ في سنة 1878-1879 بدلا من 200 هـ في سنة 1830 [16].

ويعتبر القمح اللين ذو النوعية الرفيعة الإنتاج الأول في المنطقة الذي تم دعمه من طرف الإدارة الفرنسية، فبعد أن كان الإنتاج غير كاف ومحدود نتيجة نقص الإمكانيات التي اقتصرت في الحرث على العجول والأحصنة وبعمق بسيط، تغير الوضع نتيجة تقديم الوسائل الضرورية للزراعة والحصاد، ضف إلى ذلك تأسيس المدارس الزراعية الهادفة إلى تطوير طرق الزرع

واختيار البذور الجيدة، كما قامت السلطات أيضا بتقديم الحوافز والجوائز لأصحاب المردودية الكبيرة [17].

ولقد منحت الإدارة الفرنسية لبعض الجزائريين حق تأسيس الملكيات في حوض الشلف لزراعة الحبوب والكروم التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: ملكية (grand domaine de lakal) الواقعة في واد رهيو على مساحة قدرها 466 هـ للقايد سي لكحل ولد سيدي العربي والتي منحت له في سنة 1879 لزراعة الحبوب والكروم [18].

كما منحت للسيد عبد الرحمن ملكية أخرى سنة 1883 قدرها 175هـ سميت بـ (propriété Abderrahmane)، والتي تبعد عن الملكية السابقة الذكر بحوالي 3 كلم، والذي قام بتطويرها وترميمها في سنة 1897 [19].

أما الملكية الثالثة والواقعة في منطقة Mallakof (واد سلي حاليا)، التي سميت بـ la petite ferme smala والتي تبعد عن محطة واد سلي بـ 3 كلم وتبلغ مساحتها 133هـ، كانت ملك للشركة العامة لمرتين الأولى في سنة 1879 والثانية في سنة 1889 وقد أنشئ بها العديد من العمارات، الآبار، الأحواض، والمباني الريفية في سنة 1894 [20].

–الكروم:

تعد الكروم أكبر نشاط زراعي اهتمت به الإدارة الفرنسية نظير مداخيله الكبرى مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى،ويعود ارتفاع مساحتها في الجزائر إلى اندلاع أزمة فيلوكسيرا في فرنسا والتي انعكست بدورها الإيجابي على المستوطنين الذين هموا بزراعتها، ونظير نجاحاتها المنقطعة النظير وفرت السلطات الفرنسية قروض متنوعة ولقد استثمر فيه الأفراد والمؤسسات المالية على حد سواء، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الشركة العامة (La société générale) المتأسسة بموجب القانون الصادر بتاريخ 01 جويلية 1865[21]، التي اعتبرت المستثمر الأول للكروم في حوض الشلف بمساحة إجمالية قدرت بـ 430هـ في منطقة عمورة، و 400 هـ في منطقة Duperré (عين الدفلى حاليا)، و 100 هـ في منطقة Rabelais (عين أمران حاليا) [22].

ويعود ارتفاع المساحة الزراعية الخاصة بالكروم في الجزائر إلى اندلاع أزمة فيلوكسيرا في فرنسا والتي انعكست بدورها الإيجابي على المستوطنين الذين هموا بزراعتها فبعد أن كانت مساحتها لا تتجاوز 800 هـ في سنة 1850 ارتفعت إلى 20 ألف هـ في سنة 1879 [23] ومن ثم قفزت إلى 400 ألف هـ في سنة 1935 [24].

ولكن أزمة فيلوكسيرا لم تكن السبب الوحيد في الارتفاع المتزايد للمساحة، بل تعود أيضا إلى ارتفاع العوائد المالية للكروم مقارنة بمحاصيل أخرى من جهة، وإلى انتشار البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقرض الزراعي وبالخصوص زراعة الكروم التي اعتبرت الثروة الفعلية في المستوطنة من الناحية الزراعية من جهة أخرى.

–البطاطا:

اعتبرت البطاطا من أهم الزراعات في حوض الشلف، والتي عادة ما يكون إنتاجها مرتين في السنة، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المناطق الجزائرية تنتج هذا المحصول وتتنافس في كمية الإنتاج الذي كان يتراوح ما بين 40 إلى 50 ق وأحيانا يتعدى ذلك، والذي تشكل منطقة حوض الشلف جزءا مهما منه. وفي هذا السياق يجب أن نشير إلى أن المستثمرون هم المستوطنون بالدرجة الأولى، والذين منحت لهم قروضا زراعية قصيرة المدى لا تتجاوز السنة الواحدة في الغالب [25] .

–الحمضيات:

لم تكن الحمضيات خلال القرن التاسع عشر من أهم الأولويات الزراعية بسبب عقلية المستثمر من جهة، وبسبب الإستراتيجية الزراعية المتبعة في الجزائر والقائمة على دعم قطاع الكروم بالدرجة الأولى من جهة أخرى.

ولكن هذا لا ينفي وجود العديد من المزارعين في مجال الحمضيات التي تطورت نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية، وإنشاء البنى التحتية كالسدود التي اعتبرت العنصر الرئيسي للإنتاج، خاصة وأن الأشجار تحتاج إلى السقي كل يومين من ماي إلى غاية أكتوبر باستثناء شهري جويلية وأوت، وتجدر الإشارة إلى أن زراعة الحمضيات انتشرت في أغلب المناطق الساحلية بصفة عامة، وفي متيجة وحوض الشلف بصفة خاصة، وقد تميزت حمضيات الشلف عن غيرها بجودتها وبنضوجها قبل المناطق الأخرى بحوالي 20 يوما [26].

وبحلول القرن العشرين توسعت زراعة الحمضيات نتيجة الاهتمام المتزايد للسلطات الفرنسية حيث قامت بالتضييق على مستوردي الحمضيات الأمر الذي شجع المستوطنة على الإنتاج لترتفع المساحة الإجمالية ككل إلى 50 % بالنسبة للبرتقال و40% بالنسبة لليوسفي في سنة 1938[27] ولم يتوقف اهتمام السلطات الفرنسية عند هذا الحد، بل قامت في 5 جويلية 1938 بإصدار المرسوم المؤسس لـ (La Comité Nationale des Agrumes) التي تهدف من خلالها إلى تنظيم ونقل وتصدير الحمضيات وغيرها [28] .

ولكن هذا المرسوم تزامن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث حدثت القطيعة بين فرنسا والجزائر وتسببت القطيعة في خسائر فادحة لقطاع الكروم بصفة خاصة ولباقي القطاعات الزراعية بصفة عامة، لتضطر السلطات الفرنسية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد نهاية الحرب من خلال الحد من زراعة الكروم والتوجه إلى دعم قطاع الحمضيات، مع حث المستوطن على ضرورة البحث عن الأرض ذات المردودية العالية والإنتاج الجيد والإطلاع على ظروف السوق الملائمة بدلا من طلب القروض [29].

– الأرز:

يعتبر الأرز أحد الزراعات الجديدة التي ظهرت في الجزائر نتيجة دعم السلطات الفرنسية لها، ولكن الدعم لم يكن ماليا أو تابع للبنوك والمؤسسات المالية، وإنما اقتصر على تقديم رخص الاستثمار للأفراد الخواص الذين استثمروا في القطاع بأموالهم الخاصة، والسبب في ذلك يعود إلى أن أغلب البنوك والمؤسسات المالية قد تم تأميمها من طرف السلطات الفرنسية[30]، فالتأميم هو السمة البارزة التي طغت على تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال تلك المرحلة، كما أن العديد من المؤسسات المالية المانحة للقرض الزراعي توقفت عن تقديم خدماتها، الأمر الذي نتج عنه قلة القرض الذي تأمم تلقائيا بعد تأميم البنوك.

وتحتاج زراعة الأرز عادة إلى شروط معينة كأن يكون المناخ معتدل، والتربة خصبة، والأرض مغمورة بالمياه طوال فترة النمو، وكل هذه الشروط توفرت في حوض الشلف الذي وصلت المساحة المزروعة فيه في سنة 1953 حوالي 2.000 هـ[31] مقسمة على 18 مالك يستهلكون حوالي 26.254.310 م^3 من المياه بين 26 أفريل و 25 أكتوبر فقط[32] . وقد توزع الملاك على كل من جديوية وواد رهيو والحمادنة موضحين في الجداول التالية:

المنطقة	الملاك المستثمرون	المساحة بالهكتار	متوسط استهلاك الماء بالمتر المكعب
Saint) (aime جديوية حاليا	Pitot Appolinaire	43	18.440
	Martin	12	24.490
	«	50	15.800
	Mérat	47	23.020
	Vergers Oued Foudda	40	21.470
	Coudray	60	16.920
	S.A.C.O.S.A	125	24.200

Source: M. beau, op. cit.

المنطقة	الملاك المستثمرون	المساحة بالهكتار	متوسط إستهلاك الماء بالمتر المكعب
(Inkermann) منطقة واد رهيو حاليا	MM. Fauchois	25.50 هـ	16.440
	Thirion Emile	170	16.870
	Mimeran Geeorges	65	13.400
	Thoa et Satragno	83	22.300
	De Villeneuve	30.50	24.140
	Imbert Edmond	9	28.010
	Rouviére Frères	11.50	16.430
	Vergers Oued Foudda	50	32.540

Source: M. beau, op. cit.

المنطقة	الملاك المستثمرون	المساحة بالهكتار	متوسط إستهلاك الماء بالمتر المكعب
(Hmadenas) الحمادنة حاليا	Domaine de Cygognes	330	16.700
	S.A.R de Renault	7.5	25.680
	Station Expériment	12	19.350
	Roux	176	20.790

Source:M. beau, op. cit.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في هذه الزراعة لم يكن بالأمر الهين، لأن حوض الشلف معروف بدرجة حرارته صيفا، الأمر الذي صعب من ظهور مستثمرين آخرين في هذا القطاع.

2.5 المجال الصناعي:

عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية بطابعها الزراعي، حيث تنوعت المحاصيل وتعددت وسائل الدعم الفلاحي نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة في هذا المجال، على عكس الجانب الصناعي الذي عرف تأخرا كبيرا نتيجة العوائق المتنوعة المتعلقة بغياب المواد الطاقوية، وقلة اليد العاملة بالإضافة إلى ظهور العديد من المشاكل التجارية والإدارية.

ولذلك تميزت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية في الميدان الصناعي بالصناعات الحرفية التي قاومت الزمن وعوامل الاندثار، وبالصناعات الاستخراجية التي استفادت منها فرنسا، فالمبدأ الاستعماري يقوم على أساس حصد ما فوق الأرض واستغلال ما تحتها، ولتحقيق ذلك قامت بالعديد من الدراسات الجيولوجية التي أوصلتها إلى استكشاف العديد من الثروات الباطنية.

وقد تميز حوض الشلف على غرار المناطق الجزائرية الأخرى بالعديد من الثروات التي نذكر منها مناجم النحاس في كل من بني حواء، تنس، وأولاد علالة، ومناجم الزنك في كل من تنس، بوقايد (الونشريس)، بالإضافة إلى معادن أخرى كالحديد الذي تواجد في كل من جبل حديد، بني أغيل، تمولقة والعطاف، ولكن السلطات الفرنسية لم تستغل كل هذه المناجم واكتفت بمنجم بني أغيل، وجبل زكار الذي أولته اهتماما كبيرا [33].

ونظرا لغنى المنطقة بالمعادن اكتشفت العديد من المناجم الخاصة باستخراج الرصاص في مليانة، كما توافرت المنطقة أيضا على العديد من المحاجر الخاصة بالرخام والمتواجدة في كل من الشلف، واد سلي، بالإضافة إلى الجبس المستخرج من منطقة kherbah (العامرة حاليا)، والعديد من المحاجر الخاصة بحجارة البناء في كل من أولاد زياد وتنس [34].

وتجدر الإشارة إلى أن كل المجهودات الصناعية الثقيلة كانت تابعة للدولة ولا علاقة للبنوك بتقديم القروض، لنصل بذلك إلى فكرة مفادها أن الاستثمارات الصناعية في منطقة الشلف بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة كانت تابعة للدولة، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى تحقيق التوازن العام للإقتصاد.

أما فيما يخص المجهودات الصناعية الزراعية والغذائية فإنها من دون شك تابعة للبنك الصناعي لشمال إفريقيا La Banque Industrielle du l'Afrique du Nord المتأسس في 11 أوت 1919 والهادف إلى القيام بالعمليات البنكية والمالية في شمال إفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن جل قروضه موجهة لدعم قطاع الفلين، الحلفاء، التبغ، صناعة الصابون ودعم المؤسسات الصناعية الصغيرة [35].

3.5 المجال التجاري:

تميزت منطقة حوض الشلف بأهميتها التجارية وبأسواقها الكبيرة خلال الفترة الأولى من الاحتلال، حيث كان

الأهالي يبيعون الأحصنة والمواشي بما مقداره 200.000 ف [36]، ولكن السياسة التعسفية الاستعمارية القائمة على نفي الأهالي وتهميشهم، وكذا استحداث أولى المراكز الاستيطانية بالمنطقة والشروع في مصادرة الأراضي وتحويل البعض منها إلى أراضي تابعة للدولة أدت إلى انخفاض تربية المواشي، وتعطل النشاط التقليدي ككل أمام نمو الرأسمالية الأوربية وسيطرة المعمرين على النشاط التجاري الكبير في منطقة تنس التي اعتبرت المستودع الطبيعي والخزان الرئيسي لكل من الشلف وتيارت [37].

وتقع مدينة تنس في الجهة الغربية لمقاطعة الجزائر، ولقد تأسست كولونياليا في عهد الجنرال بيجو (Bugeaud) الذي كان يعي أهمية المنطقة منذ البدايات الأولى للاحتلال، حيث رسم خطة استراتيجية عسكرية تقوم على أساس ربط الشلف بتنس بسبب البعد الكبير بين مينائي الجزائر وأرزيو، لتكون تنس منطقة عبور مهمة إذا ما كانت الظروف جيدة.

ولقد اقترحت اللجان المختلطة والبحرية فكرة تحسين وتوسيع الميناء ابتداء من سنة 1844 بهدف استيعاب الحاجيات التجارية مقابل مبلغ مالي يقدر بحوالي 6 ملايين فرنك، ولكن الظروف المالية خلال تلك المرحلة لم تكن تسمح بتوفير المبلغ المطلوب، واكتفت السلطات بتقديم مبلغ 2 مليون فرنك الذي ساهم في ضمان الرسو والقيام بعملية الإنزال [38].

بدأت الأشغال الأولى للمشروع في سنة 1868 نتيجة تحسن الأوضاع السياسة والاقتصادية، وتوسع رقعة الاستيطان الفرنسي في المنطقة التي انقسمت إلى جزء خاص بالأهالي وجزء خاص بالمستوطنين، الأمر الذي وسع النشاط التجاري. وأمام هذا الوضع توقفت الأعمال الأولى في سنة 1872 ولم تستأنف إلا في سنة 1877 ولكن هذه المرة بتخطيط جديد يقوم على أساس توسيع الميناء وبناء ثلاثة أرصفة، لأن السلطات الفرنسية تسعى إلى إقامة سكة حديدية تربط بين الشلف والبحر، ولقد كلفت الأشغال حوالي 2.800.000 ف.ف ولاستكمالها وإنشاء كاسر الأمواج يحتاج الميناء إلى 3.500.000 ف.ف[39].

وبعد انتهاء الأشغال قدرت الحركة التجارية للميناء ما بين 1880-1887 كمايلي:

السنوات	الاستيراد من الموانئ الفرنسية والأجنبية	التصدير لموانئ فرنسية وأجنبية
	بالطن	
1880	2.571	5.268
1881	1.988	2.286
1882	3.967	4.991
1883	4.019	4.965
1884	4.791	4.383
1885	5.006	5.092
1886	4.035	6.115
1887	4.047	5.823

source: M. Branliére, Notice sur le port de ténés, Imprimerie Nationale, Paris, 1890, p.46.

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ حركية الصادرات والواردات لميناء تنس، وتجدر الإشارة إلى أن

أغلب الواردات عبارة عن مواد صناعية، وجل الصادرات مواد زراعية أو زراعات صناعية وتجارية كالحبوب، الخمور، التبغ.

ونظرا لحيوية الميناء قامت السلطات الفرنسية بالعديد من التعديلات مرة أخرى لاستيعاب الحركة التجارية، فبعد أن كانت حمولته 11.000 طن في سنة 1899 ارتفعت إلى 21.238 طن في سنة 1902، ولكنها عادت للإنخفاض من جديد بحوالي 12.324 في سنة 1903 و بـ 9.307 طن في سنة 1904، وتعود أسباب ذلك إلى العاصفة التي ضربت الميناء سنة 1903 والتي تسببت في خسائر مادية كبيرة [40].

ولكن السلطات الفرنسية أعادت بناء الميناء من جديد، مع القيام بالعديد من التعديلات عليه حيث أصبح جاهز للتجارة بما مقداره 37.134 طن في سنة 1927، وجاهز للصيد بقيمة مالية تصل إلى 1.369.628 ف.ف وبكمية إجمالية قدرت بـ 611.816 كلغ من السمك [41].

6.خاتمة:

وفي الختام نصل إلى أن السياسة الاقتصادية المتبناة في حوض الشلف ما هي إلا جزئية بسيطة من السياسة الكولونيالية ككل والقائمة على تقويض البنى التحتية، وإحلال نظام اقتصادي رأسمالي حديث يختلف تماما عن النظام التقليدي المعاشي، ولتطبيق ذلك وجب مصادرة الأراضي، وتشتيت السكان، وجعلهم خماسة في أراضيهم مقابل تشجيع الاستيطان، وتأسيس البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقرض والداعم الرئيسي للاستعمار والمثبت الفعلي للمشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر.

7.المصادروالمراجع:

الوثائق الأرشيفية:

الأرشيف المالي والإقتصادي (A.F.E):

1- A.F.E, boite :deef : 73471, be : 13/76, L'évolution économique de l'Algérie et les crises (1942).

2- A.F.E, boite : deef : 73471, be : 13/76, production d'agrumes.

3- A.F.E, deef : 73471, be : 13/76, Rapport économique (1941).

4- A.F.E, boite : deef : 73471, be : 13/76, Apercu sur la situation economique 1952.

5- A.F.E, deef : 73471, be :13/76, Note sur la situation économique 15 février 1955.

أرشيف ما وراء البحار (A.N.O.M):

1- A.N.O.M, boite : 81f 1931, Nationalisation de la banque de l'Algérie.

2- A.N.O.M, boite : 81f 2307, M. beau, Evolution de la culture de riz dans la bas Chéliff en 1954.

الكتب:

1– A. Behaghel, l'Algérie, Tessier, Alger, 1864.

2- A. Lacour, Monographie de la marine française en Algérie, Jojosso et Cie, Alger, 1877.

3- Charles Bourcher, La plaine de Chélif, Pierre Fontana et Cie, Alger, 1900.

4- Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie 1924-1925 Les valeurs de l'Afrique du Nord, Paris, 1925.

5- Dictionnaire des communes de l'Algérie, les villes, villages, oasis, Pierre Fontana, Alger, 1903.

6- Délégations financières de l'Algérie (session de mars 1907), Victor Heintz, Alger, 1907.

7- Ernest Picard, La monnaies et le crédit en Algérie depuis 1830, Jules Carbonel, Alger, 1930.

8- Félix Labatut, Note sur l'Algérie (Relizane), Adolphe Jourdan, Alger, 1881.

9- J-H. Lemonnier, L'Algérie, H. E. Martin, Paris, 1881.

10- J. Ladimir, Les guerres d'Afrique depuis la conquête de l'Alger par les français jusque et compris l'expédition de Kabylie en 1858, B. Renault et Cie, Paris, 1859.

11- J. J.Clamageran, l'Algérie (impression de voyage 17 mars – 4 juin 1873, Germer Bailliére, Paris, 1874.

12- Hubert Bonin, Histoire du crédit foncier d'Algérie et de Tunisie (1880-1997), publication de la société française d'histoire d'outre-mer, Paris, 2004.

13- L. Billard et autre, Les Ports et navigation de l'Algérie, Larose, Paris, 1930.

14- Louis VIGNION, La France en Algérie, Hachette et Cie, Paris, 1893.

15- M. A. Lieussou, Etudes sur les ports de l'Algérie, Paul Dupont, Paris, 1850.

16- M. H. Lecq, Commission d'étude des améliorations a apporter dans la situations agricoles de la vallée du Chéliff, P. Fontana et compagnie, Alger, 1899.

17- Notice sur les travaux publics de l'Algérie, J. Lavage, Alger, 1878.

18- Octave Teissier, Napoléon III en Algérie, Challamel Ainé, Paris, 1865.

19- O. Niel, Géographie de l'Algérie, t1, imprimerie Dagand, Bone, 1876.

20- Octave Teissier, Algérie, Hachette et Cie, Paris, 1865.

8. الهوامش:

[1]- J. Ladimir, Les guerres d'Afrique depuis la conquête de l'Alger par les français jusque et compris l'expédition de Kabylie en 1858, B. Renault et Cie, Paris, 1859, p.309.
[2]- A. Behaghel, l'Algérie, Tessier, Alger, 1864, p.48.
[3]- J. Ladimir, op. cit., p.309.
[4]- M. H. Lecq, Commission d'étude des améliorations a apporter dans la situations agricoles de la vallée du Chéliff, P. Fontana et compagnie, Alger, 1899, p.22.
[5]- J. J.Clamageran, l'Algérie (impression de voyage 17 mars – 4 juin 1873, Germer Bailliére, Paris, 1874, p.53.
[6]- O. Niel, Géographie de l'Algérie, t1, imprimerie Dagand, Bone, 1876, pp. 174-175.
[7] - Octave Teissier, Napoléon III en Algérie, Challamel Ainé, Paris, 1865, pp.175-176.
[8] - Félix Labatut, Note sur l'Algérie (Relizane), Adolphe Jourdan, Alger, 1881, p.28.
[9]- Ibid, p.72.
[10]- A.F.E, boite : deef : 73471, be: 13/76, principales banques Algériennes, p.22.
[11]- Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie 1924-1925 Les valeurs de l'Afrique du Nord, Paris, 1925, p.76.
[12]- Ernest Picard, La monnaies et le crédit en Algérie depuis 1830, Jules Carbonel, Alger, 1930, p.356.
[13]- Ibid.
[14]- Hubert Bonin, Histoire du crédit foncier d'Algérie et de Tunisie (1880-1997), publication de la société française d'histoire d'outre-mer, Paris, 2004, p.48.
[15]- Ernest Picard, op. cit., p. 346.
[16] - J-H. Lemonnier, L'Algérie, H. E. Martin, Paris, 1881, p.133.
[17]- Charles Bourcher, La plaine de Chélif, Pierre Fontana et Cie, Alger, 1900, pp. 12-13.
[18]- Ibid, p.19.
[19]- Ibid, pp.20-21.
[20]- Ibid, p.21.
[21]- Louis VIGNION, La France en Algérie, Hachette et Cie, Paris, 1893, p.103.
[22]- Charles Bourcher, op. cit., p. 34.
[23] - J-H. Lemonnier, op. cit., p.133.
[24] -A.F.E, boite :deef : 73471, be : 13/76, L'évolution économique de l'Algérie et les crises (1942), p.29.
[25] - Charles Bourcher, op. cit., p.31.
[26] - Ibid, p.33.
[27]- A.F.E, boite : deef : 73471, be : 13/76, production d'agrumes.
[28] - A.F.E, deef : 73471, be : 13/76, Rapport économique (1941), p.9.
[29]- A.F.E, boite : deef : 73471, be : 13/76, Aperçu sur la situation économique 1952, p.3.
[30] - A.N.O.M, boite : 81f 1931, Nationalisation de la banque de l'Algérie, p.1.
[31]- A.F.E, deef : 73471, be :13/76, Note sur la situation économique 15 février 1955, p.1.
[32]- A.N.O.M, boite : 81f 2307, M. beau, Evolution de la culture de riz dans la bas Chéliff en 1954.

[33] - Dictionnaire des communes de l'Algérie, les villes, villages, oasis, Pierre Fontana, Alger, 1903, pp.31-121-129-132-152-191.
[34]- Ibid, pp. 132-109- 191.
[35]- Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie 1924-1925, les valeurs de l'Afrique du Nord, Paris, 1925.
[36]- Octave Teissier, Algérie, Hachette et Cie, Paris, 1865, p.60.
[37]- A. Lacour, Monographie de la marine française en Algérie, Jojosso et Cie, Alger, 1877, p.126.
[38]- M. A. Lieussou, Etudes sur les ports de l'Algérie, Paul Dupont, Paris, 1850, p.30.
[39] - Notice sur les travaux publics de l'Algérie, J. Lavage, Alger, 1878, pp.20-21.
[40]- Délégations financières de l'Algérie (session de mars 1907), Victor Heintz, Alger, 1907, p.1980.
[41]- L. Billard et autre, Les Ports et navigation de l'Algérie, Larose, Paris, 1930, p.112.